٥

الشورى والديمقراطية

مـن المماثلة إلى التأصيل

يلاحظ المهتم بالكتابة السياسية في الوطن العربي ، أن نسيج هذه الكتابة يتأسس من خلال ثلاثة أنظمة كتابية متمـيزة : نظام في الكتابة يعتمد المصطلح والمفهوم التراثيين ، ونظـام يعتمد المفـاهيم الفلسفية الغربية ، وثالث يراوح الخطو بين النظامين السابقين ، يزاوج بينهما ، ويؤول الواحد منهما لحسـاب الآخر ، في محـاولات للتأليف والتوفيق.

ولا شك أن هذا الوضع ، تؤطره مقتضيات تاريخية معينة ، تحدد له المجال ، وترسم له الحدود والآفاق.

لا يتعلق الأمر هنا بالنصوص التي تُكتب اليوم في مجال النظر السياسي العربي ، بـل إنه يشكـل تقليداً عـرف بدايـاته في عصـر « النهضة العربية » ، أي منذ نهاية القرن الماضي . وقـد ساهم في تأسيس هذا التقليد في الكتابة السياسية العربية رواد عصر النهضة ، المثقفون الذين سعوا لصياغة برامج للإصـلاح السياسي في العـالم الإسلامي ، من أجل تجاوز التأخر التاريخي ، وبناء التقدم المنشود.

ومن النماذج التي توضح هذه الأنمـاط في الكتابـة السياسيـة النهضوية ، نجد كتابة الطهطاوي ومحمد عبده وفرح أنطون . ففي كتابة

هؤلاء الأعلام نعثر على المنزع التوفيقي ، والمحاولة التغريبية . كما نجد الدعوة إلى التشبث بالذاتية القادرة على تحقيق التقدم بواسطة فتح باب الاجتهاد داخل دائرة الأصول.

وقد عكست كتابة هؤلاء الرواد ، والكتابات التي تلتها في بدايات النصف الأول من القرن العشرين ، جهداً نظرياً هاماً في باب ترسيخ تقاليد الكتابة السياسية العربية . وقد تحددت في هذه الكتابة أيضاً الأنظمة الفكرية نفسها التي ذكرنا آنفاً ، وصاغها مثقفون متعددون ، من بينهم رشيد رضا ، وعلي عبد الرازق ، وسلامة موسى.

ومن المعروف أن هذه الكتابة كانت تستجيب لمطلبين أساسيين : مطلب تاريخي عيني ، ومطلب نظري مجرد. المطلب التاريخي يؤطرها في بعدها الإصلاحي ، حيث باشرت هذه الكتابة التفكير في سبل تجاوز التأخر التاريخي الشامل . والمطلب النظري يؤطرها في أفق بناء الرؤية الفكرية القادرة على توجيه التاريخ ، ورغم الجدل العميق ، القائم داخل بنية هذه الكتابة بين التاريخ والنظر ، فإن طغيان الظرفية التاريخية المتأخرة والمستعمَرة ، ثم التابعة ، جعل هذه الكتابة تلهث باستمرار وراء الوقائع ، وتنتج الأفكار الإصلاحية التي لا تعير اهتماماً كبيراً لبناء الأنساق النظرية ، والفلسفات السياسية المتسقة والمتماسكة.

نستطيع أن نقول في سياق ما سبق ، إن الكتابة السياسية التي ما فتئت تكتب اليوم في أرجاء الوطن العربي ، والتي نساهم جميعاً في صياغتها ، كما يساهم وجودنا التاريخي في صياغة شروطها ، لا تزال تندرج ضمن نفس الخطاطة التصنيفية العامة التي ذكرنا ، فهي كتابة تغرف من التراث ، وتمتح من الفكر الغربي ، وتحاول في صورة ثالثة المزج بين المنظومتين المرجعيتين السابقتين ، في محاولات للتوفيق والتركيب والمزاوجة.

صحيح أن هواجس الإبداع والتأصيل والتركيب الخلاق ،

أصبحت حاضرة في كثير من جوانب هذه الكتابة ، وصحيح أيضاً أن أسئلة جديدة بدأت تدفع إلى اختراق منطق الخطاطة الثلاثية الآنفة الذكر . إلا أن كل هذا لم يصل بعد إلى الدرجة التي تجعل الكتابة السياسية العربية تنتج الفكر القادر على الإبداع دون نسيان الذات ، أو تفريط في أصول المعاصرة ، دون نسخ أو تقليد . ودليلنا على ما نقول هو متابعتنا لنماذج من المفاهيم السياسية السائدة اليوم في ساحة النظر السياسي العربي.

فقد لاحظنا في دائرة الاهتمام المتجدد بالديمقراطية في الكتابة السياسية العربية المعاصرة ، أن أغلب الندوات والأبحاث التي تناولت هذا الموضوع بالبحث والدراسة ، تحيل صراحة أو ضمناً إلى مفهوم الشورى كمرادف للديمقراطية ، وتؤكد على أهمية الممارسة الشورية كتجربة ذاتية أصيلة في ممارسة الحكم ، وفي أصول الحكم في الإسلام.

ونحن هنا لا نرفض مبدأ الاهتمام بمبحث الشورى عند البحث التاريخي ، أو البحث المقارن في مفهوم الديمقراطية ، وفي نظام الحكم الديمقراطي . إن ما نتحفظ بشأنه هو وضع الشورى كمرادف للديمقراطية ، دون مراعاة قواعد الفكر ، وقواعد التاريخ ، وقواعد السياسة .

وقد نجد بعض العذر لرواد النهضة ، الذين حاولوا التعبير لأول مرة عن مفهوم الديمقراطية في الكتابة السياسية العربية ، حيث لجأوا إلى مفهوم اعتقدوا بقربه من روح وجه من أوجه الممارسة الديمقراطية ، لكن أن تحدث مُمَاثلة من القبيل نفسه في بعض ما يكتب اليوم عن الديمقراطية ، فإن في هذا الأمر كثيراً من التساهل في التعبير ، وكثيراً من التقصير في إيفاء المفاهيم حقها من الدرس والتمحيص.

قد نجتهد في إعادة النظر في مفهوم الديمقراطية في ضوء

معطيات تتعلق بتاريخنا السياسي الخاص ، ونحاول إبراز معطى الشورى كتجربة متميزة في هذا التاريخ ، فنتخلى عن المماثلة ، ونحاول التأصيل ، وقد نوفق في ذلك أو لا نوفق .. أما أن نُحول مفهوم « أهل الحل والعقد » إلى مفهوم يقابل « المجالس النيابية » أو « المجالس المنتخبة » ، فإننا في هذه الحالة ، وكما قلنا سابقاً ، نتساهل في التعبير ، ونخلط أوراق الأفكار والأزمنة ، فنعجز في النهاية عن الإدراك والتمييز السياسيين ، ونتيه في درب التلفيق الذي لا يسعف بالرؤية الواضحة ، ولا يُمَكِّن من الإبداع.

ولتوضيح مبررات ما نحن بصدد الدفاع عنه ، نشير بإيجاز شديد ، إلى أن مفهوم الديمقراطية ـ رغم تعدد دلالاته داخل تاريخ المنظومة الفلسفية الغربية ، وتاريخ الممارسة السياسية الغربية ـ يحيل في أصوله الحديثة إلى منظومة فلسفية بعينها ، ويعكس رؤية تاريخية معينة ، وتترتب عنه في مجال النظر السياسي ، والممارسة السياسية ، مفاهيم وأطروحات وتجارب.

فالديمقراطية الليبرالية تتأسس في دائرة نظرية التعاقد ، ومعروف أن هذه النظرية تشكلت كمحاولة لتفسير نشأة الدولة ، من أجل تجاوز نظرية الحق الالهي للملوك . وقد ارتبطت الديمقراطية في دائرة النظرية السابقة بمجموعة من المفاهيم التي تَمَمَتْهَا ، وشكلت معها وحدات صغرى داخل وحدة أكبر ، هي وحدة المعتقد الليبرالي.

ومن بين هذه المفاهيم ، نذكر على سبيل المثال ، مفاهيم الأمن ، والملكية ، والمواطنة ، والتسامح . وقد التحمت كل هذه المفاهيم في سياق تاريخي شامل ، عَبَّر من جهة عن طموحات طبقية تاريخية جديدة ، هي طموحات الطبقة البرجوازية الصاعدة في اوروبا ، وعبر من جهة أخرى ، عن تجاوبه مع ثورة معرفية انطلقت من اعتبار أن الحقيقة مسألة نسبية ، وأن المعرفة قابلة دائماً للتطور والتغير.

لا يمكن إذن أن نفهم الديمقراطية كذرة معزولة عن سياقها

التاريخي المعرفي الشامل ، أي عن وحدة نظامها العقائدي العام . إنها حصيلة تفاعل تاريخي سياسي يؤطرها ويحدد محتواها ، كما أن هذا السياق يوجه قابليتها للتطور والتشكل المتواصلين ، في إطار المنظور الفلسفي الغربي الحديث والمعاصر . ففي إطار هذا المنظور تفهم اللاَّوَيْنات التي تجعل الديمقراطية ديمقراطيات ، شريطة أن نفهم أن تعددية المفهوم لا تلغي وحدته في دائرة الأوليات التي تؤسسه ، بل ان تعدديته تغني تاريخه، وتجعله منسجماً مع المبدأ المعرفي الذي يُقر بصيرورة الحقيقة ونسبيتها ، وهو من المبادىء الأساسية التي تؤطره . ثم إن محاولة تجاوز هذه الأسس في دائرة « الديمقراطية الشعبية » التي تندرج في إطار الفلسفة الماركسية ، والممارسة السياسية الإشتراكية ، لا تعني ـ في نظر أصحابها ـ الخروج عن أوليات المفاهيم الكبرى التي ينتظم المفهوم في إطارها ، قدر ما تعني محاولة للنفي الجدلي الذي يستثمر أوليات المعتقد الليبرالي ، وينتقد شكليتها وصوريتها ، ويحاول ابتكار اساليب للمحافظة أكثر على الروح التي وجد المفهوم من أجل محاولة التعبير عنها (مفهوم السيادة الشعبية ، والتأسيس الجماعي للسلطة) . هذا رغم شعورنا بأن المرحلة التاريخية التي يجتازها الاتحاد السوفياتي(*) والمعسكر الاشتراكي اليوم ، والتي تتمثل في شعار إعادة بناء المجتمع والإيديولوجيا ، قد تتيح لنا إعادة النظر في مجمل الانتقادات التي وجهتها الماركسية للديمقراطية البرجوازية . ومعنى هذا في نهاية التحليل أن مفهوم الديمقراطية في الفكر السياسي الغربي ما فتىء يتشكل ، وأن تشكله وإعادة تَشَكُّله تمّت وتتم داخل دائرة فلسفية واحدة متطورة ، هي دائرة الفلسفة التي **تُقر بأولوية الإرادة البشرية في التاريخ ، وقدرة العقل الإنساني على توجيه مصيره السياسي .**

(*) كُتب هذا النص قبل انهيار الاتحاد السوفياتي وتفككه .

أما مفهوم الشورى ، فإننا نعتقد أنه غير مؤسس نظرياً في تاريخ وتجربةالحكم الإسلامي ، وهو لا يعدو أن يكون تقنية من التقنيات التي عرفتها الممارسة السياسية في تاريخ الإسلام ، في زمن الخلفاء الراشدين ، وفي زمن الدولة الأموية ، والدولة العباسية ، ثم في الدويلات التي تعاقبت على الحكم الإسلامي في المشرق والمغرب.

ولا نلاحظ في تاريخ الممارسة السياسية في الإسلام ، تأصيلاً نظرياً لهذا المفهوم . فقد ظل يرتبط باجتهادات الخلفاء والملوك والسلاطين والولاة ، دون أن ينتظم في رؤية متكاملة ، ودون أن ينتقل من مستوى التقنية السياسية الجزئية ، إلى مستوى المؤسسة أو المؤسسات المرسخة للمفهوم في الواقع.

نقرأ لأحد المختصين في التاريخ الإسلامي ما يوضح هذه المسألة:

« كانت الثغرة الكبرى في الفترات المختلفة (يقصد الكاتب فترات تاريخ الإسلام) غياب المؤسسات التي تعبر عن المفاهيم الإسلامية . وعند النظر إلى الفكر العربي الإسلامي يبدو اتجاهه الأول إلى الأصول ، القرآن والحديث ،وإلى التطبيقات زمن الراشدين ، وهي منابعه التي يعترف بها ، إضافة إلى آثار الضرورة (...)

« ويؤكد الفكر على الشورى وعلى دور أهل الحل والعقد ، وهم في الأساس ممثلو الأمة وإن فُقد التحديد عددياً أو مؤسسياً ، ويُفترض أن تتوفر فيهم مؤهلات تؤهلهم لذلك (...)

« يبقى أن نلاحظ أن التطبيقات في الفترات التاريخية كانت في إطار الظروف ، وكانت التسويات اجتهادات وقتية في ظروف معينة »[1].

تلح الفقرات السابقة عل مسألة غياب المؤسسات الشورية التي كان يمكن أن تتيح للمفهوم حياة وغنى ، وصيرورة تؤسسه وتؤصله

---

(١) نقلاً عن د. عبد العزيز الدوري : « الديمقراطية في فلسفة الحكم العربي » ، مجلة المستقبل العربي ، عدد ٩ ـ أيلول/سبتمبر ١٩٧٩ ، ص ٧٦.

وتمنحه الأبعاد السياسية التي تخلق له إطاراً للتفاعل التاريخي الخلاق والمبتكر . إلا أننا لا نعتقد أن التقابل بين الديمقراطية والشورى حصل ويحصل بسبب التقابل الموجود بين مفهوم مُؤسسي ، ومفهوم بدون مؤسسات تحفظه وترعاه . بل إن سر الاختلاف العميق بين المفهومين المذكورين ، يكمن في كون مفهوم الشورى يندرج في إطار رؤية فكرية مختلفة تماماً عن الرؤية التي تبلور في صلبها مفهوم الديمقراطية . إن مفهوم الخلافة والبيعة والإجماع وغيرها من المفاهيم التي نظمت الكتابة السياسية الإسلامية في مستواها التشريعي ، كانت تعتمد مفهوماً مركزياً مُوجِّهاً هو مفهوم **الاستخلاف في الأرض** ، وهو مفهوم يسلم بتعالي القانون الإلهي و**نسبية الإرادة البشرية** . ومعناه أننا أمام أوليات فلسفية مخالفة تماماً لأوليات الفلسفة السياسية الليبرالية التي وَلَّدت مفهوم الديمقراطية.

لا يمكن إذن أن نرادف ونماثل الديمقراطية بالشورى ، ولا الشورى بالديمقراطية ، ذلك أننا عندما نرادفهما نفقرهما معاً ، ونمارس بواسطة مماثلتهما تلفيقاً لا يتيح لنا التقدم في فهم مقاصدنا السياسية ، ولا يتيح لنا بناء الفلسفة السياسية القادرة على تمكيننا من حصر ما نريد التفكير فيه في المستوى السياسي من أجل تشييده وبنائه .

إننا نرد الخلط الحاصل اليوم في كثير من الكتابات التي تتناول موضوع الديمقراطية ، إلى التعميم الإيديولوجي الذي يُغلب آلية القياس والمماثلة ، حيث يتم السكوت على أوليات المفاهيم لخدمة أغراض سياسية ظرفية ، دون الانتباه إلى النتائج النظرية والتاريخية التي تترتب عن هذا السكوت والتناسي . وإن استمرار تناسي هذه الأوليات يعني استمرار التقليد والنسخ في كتابتنا السياسية ، فلا نتمكن من الوصول إلى عتبة التأصيل النظري ، وهو الأمر الذي نحن في أمسّ الحاجة إليه اليوم لا في مجال الكتابة السياسية العربية وحدها ، بل في مختلف مجالات النظر العربي.

□□